الأمم المتحدة

A/65/822–S/2011/253

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 April 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٦٨ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه رسالة موجهة من علي أكبر صالحي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، إلى الأمين العام بشأن الحالة في البحرين (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إسحق **الحبيب**
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

200411 200411 11-30455 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسائل المتطابقة المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

تشكل الحالة الراهنة في مملكة البحرين مصدرا لأشد القلق لشعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية. وحيث إن بلدي يقع في الجوار المباشر للبحرين ويتمتع بوشائج تاريخية وثقافية قديمة وعميقة تربطه مع شعبها، لا يمكننا أن نبقى غير مبالين إزاء حالة قد تخرج عن نطاق السيطرة وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي بكاملها، وإحداث تأثير على منطقة الشرق الأوسط عموما وخارجها.

وتوضح سلسلة التطورات المؤسفة التي وقعت في البحرين، والمُشار إليها بإيجاز فيما يلي، القلق العميق الذي نشعر به في بلدي:

- تشير التقارير الواردة من مصادر مختلفة إلى أن شعب البحرين، في انتفاضته السلمية منذ منتصف شهر شباط/فبراير، قد ركّز على مطالب مشروعة مثل الإصلاح السياسي، والمشاركة السياسية، واحترام أكبر لحقوق الإنسان في البلد، وتحرير المعتقلين السياسيين، وإنهاء التمييز العنصري الشبيه بالفصل العنصري، والحق في انتخاب ممثليه في البرلمان وفي اختيار حكومته. وللأسف الشديد كان القمع والبطش هما الرد على التعبير السلمي عن تطلعاته الاجتماعية والسياسية. ونتيجة لذلك، أُطلقت النار من مسافة قريبة على متظاهرين مدنيين عزل، واختفى العديدون منهم، واقتُحمت منازل خاصة، وحُوصر أكبر مستشفي في البلد وتعرضت الطواقم الطبية للضرب، بمن فيهم العاملون في سيارات الإسعاف، مما أدى إلى تعليق التمتع بالحق في الحياة.

- ويكمن مصدر القلق الرئيسي في أن التدابير التي اعتُمدت ونُفذت إنما تدل على سياسة للقمع يجري تطبيقها في البحرين. ولم يأت التدخل العسكري الأجنبي في البحرين إلا لتشديد قبضة الحكومة في قمع المطالب الشعبية المشروعة. ونحن نعتقد بقوة أن سياسة القمع ليست أبدا هي الحل الصحيح، وخصوصا في حالة يهب فيها أفراد الشعب للمطالبة بحقوقهم الأساسية. بل على العكس تماما، فالقمع قد يؤدي إلى تفاقم الحالة والوصول بالمجتمع إلى نقطة الغليان.

- ومن المؤسف أن سياسة القمع في البحرين تتكشف تحت نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأن الدول الكبرى قد اختارت الانزواء جانبا، وعزفت عن اتخاذ أي إجراء، أو عن إدانة العنف ضد مدنيين مسالمين على الأقل. فهل يدل هذا، كما في

حالات أخرى على أن المجال يمكن دوما أن يتسع أمام الحليف الجيد يستخدم العنف، وأنه عندما تتعرض المصالح المتصورة للخطر، يمكن الوقوف إلى جانب الأنظمة المستبدة والتخلي عن ''القيم'' التي تكثر الدعاية لها وتعليقها؟

- واغتناما لهذه الفرصة، أود أن أرفض رفضا قاطعا المحاولات اليائسة من جانب السلطات البحرينية، التي تسعى إلى توريط حكومة بلدي في وضع ليس سوى نتيجة لسوء تقديراتها وعثراتها. ورغم أن الصداقة والوشائج بين الإيرانيين والبحرينيين متجذرة جدا في تاريخهم الطويل والمشترك في الغالب، فإن الشعب البحريني، مثل الشعوب الأخرى، لا يحتاج إلى إلهام من الخارج للشروع في حركة تسعى إلى اكتساب حقوقه الأساسية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأي اتهامات أن تمحو حقيقة أن المتظاهرين العزل يتعرضون لانتهاكات لحقوق الإنسان.

وحيث إنه لا يوجد حل عسكري للمشاكل في البحرين، وحيث إن التدخل العسكري الأجنبي ضد حركة سلمية محلية سيؤدي إن آجلا أو عاجلا إلى تفاقم الحالة، فإن حكومتي تدين اللجوء إلى العنف ضد مدنيين مسالمين وتطلب سحب القوات الأجنبية من البحرين. وفي غضون ذلك، أود أن أطلب إلى الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تفي بالتزاماتها وأن تطالب السلطات في البحرين والسلطات التابعة لها قوات التدخل العسكرية أن تمتنع عن ممارسة العنف ضد المدنيين المسالمين، وأن تحض الحكومة البحرينية على معاملة جميع المواطنين البحرينيين بطريقة عادلة وباحترام ومراعاة الكرامة الإنسانية، وحل المشاكل في البلد عن طريق الحوار السياسي.

وفي الوقت نفسه، على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا لإظهار الاحترام لرغبات الأغلبية الساحقة من البحرينيين وأن يبذل كل ما في وسعه للمساعدة في معالجة تطلعاتهم المشروعة. وإذ يسعى لمطالبة السلطات في البحرين بالوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية، لا ينبغي ألا يسمح باتخاذ خطوات قد تؤدي إلى زيادة نفور البحرينيين.

(توقيع) علي أكبر **صالحي**
وزير الشؤون الخارجية
لجمهورية إيران الإسلامية